الأمم المتحدة

A/C.5/61/SR.24

الجمعية العامة

الدورة الحادية والستون

Distr.: General
28 December 2006
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة الرابعة والعشرين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد يوسفي . . . . . (الجزائر)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد ساها

المحتويات

البند ١٣٩ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا

البند ١٢٦ من جدول الأعمال: نظام المعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة (تابع)

البند ١٢١ من جدول الأعمال: خطة المؤتمرات (تابع)

البند ١١٧ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ (تابع)

تجديد مقر إقامة الأمين العام (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

06-62655 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البند ١٣٩ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا (A/61/521 و A/61/575)

١ - **السيد ساش** (وكيل الأمين العام بالإنابة للشؤون الإدارية): قال عند تقديمه تقرير الأمين العام عن الميزانية المنقحة لبعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ (A/61/521) إنه بعد أن أذن مجلس الأمن في قراره ١٦٨١ (٢٠٠٦) بإعادة تشكيل العنصر العسكري للبعثة وقرار الجمعية العامة ٢٧٢/٦٠ المتعلق باعتماد مخصصات للحساب الخاص بالبعثة عن الفترة ١ تموز/يوليه ٢٠٠٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، فقد تم خفض قوام العنصر العسكري للبعثة من ٤٠٤ ٣ أفراد إلى ٣٠٠ ٢ فرد، كما تم خفض ميزانيتها بنسبة ١٦,٧ في المائة.

٢ - وقال إنه انسجاما مع مبدأ الميزانية التي تستند إلى النتائج جرى تنقيح لمختلف النواتج الخاصة بالبعثة لمواكبة التغيرات في ملاك الموظفين والموارد، فضلا عن تأخير النشر وتقديرات معدلات الشواغر بالنسبة للموظفين الوطنيين والدوليين. وأوضح وهو يشير إلى أن الدول الأعضاء قد طُلب منها بالفعل دفع أنصبة مقررة تبلغ ٩١ مليون دولار لتغطية تكاليف البعثة حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ أن الجمعية العامة مدعوة الآن إلى اتخاذ الإجراء الموصوف في الفقرة ٢٥ من تقرير الأمين العام، التي تعكس الاعتماد المنقح وحجم الإيرادات المخفضة من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين وما تبقى من تكاليف البعثة التي لم تخضع لحساب الأنصبة المقررة.

٣ - **السيد ساها** (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): قال عند تقديمه لتقرير اللجنة الاستشارية ذي الصلة (A/61/575) إنه كان يتعين على البعثة عند إعدادها تقرير أدائها المالي للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦ وإعداد ميزانيتها للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨ تقديم مزيد من المعلومات عن الآثار الكاملة لإعادة تشكيل الاحتياجات من الموظفين وإعادة نشر الوظائف والعلاقة بين العناصر العسكرية والمدنية الموضوعية وعناصر الدعم فضلا عن تفاصيل حجم العمل الذي أنجزه الفريق المعني بالسلوك والانضباط ومشاريع الأثر السريع.

٤ - ومضى يقول إنه بعد أن طلبت اللجنة الاستشارية معلومات وتلقتها عن الوفورات المحتمل تحقيقها من تأجيل نشر العنصرين المدني والعسكري للبعثة، والقيود المفروضة على الديزل واستمرار حظر السلطات الإريترية طيران طائرات الهليكوبتر، أوصت اللجنة بتخفيض التقديرات المنقحة بقرابة ٨,١ مليون دولار، ولكن أيضا باستعادة ذلك الجزء من المبلغ المخفض إذا رفع حظر الطيران قبل ٣٠ حزيران/ يونيه ٢٠٠٧ وإذا أيدت ذلك بيانات تنفيذ الميزانية.

البند ١٢٦ من جدول الأعمال: نظام المعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة (تابع) (A/61/9 و A/61/545 و A/C.5/61/2)

٥ - **السيد ساش** (وكيل الأمين العام بالإنابة للشؤون الإدارية): قال إنه في الوقت الذي ردت فيه الأمانة العامة، أثناء المشاورات غير الرسمية التي عقدت في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، على معظم القضايا التي أثارها الوفود واللجنة الاستشارية أثناء الجلسة العشرين للجنة المعقودة في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، إلا أنه يجب إعطاء المزيد من التوضيح لإحدى المسائل. فبالرغم من أن اللجنة الاستشارية تؤيد قرار المجلس المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة ولجنة الاستثمارات بتأييد إدارة غير فاعلة لحافظة أسهم أمريكا الشمالية لدى الصندوق،

فإنها لم توافق على إسناد تلك الإدارة إلى مصادر خارجية مفضلة أن تباشر دائرة إدارة الاستثمار تلك الوظيفة. كما حثت على إجراء استعراض شامل لأهداف وتكاليف وتوقيت أي نهج جديد للفهرسة. وقامت لجنة الاستثمارات في جلستها المعقودة في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، وفي ضوء آراء اللجنة الاستشارية بإعادة دراسة توصياتها السابقة المتعلقة بالفهرسة والإدارة الخارجية لحافظة أسهم أمريكا الشمالية، وأكدت من جديد تلك التوصيات. وأشارت الأمانة العامة في ورقة قدمتها إلى اللجنة أثناء مشاورات غير رسمية عقدت في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ إلى أن تكلفة الإدارة الخارجية أرخص بمبلغ ٦٢٥ ٠٠٠ دولار في السنة عن الإدارة الداخلية، ويتوقع منها أيضا أن تسمح بإجراء تتبع أدق، مما يجنب بالتالي انحرافات نحو الأعلى أو الأسفل تقدر بـ ٣٠ مليون دولار في السنة.

البند ١٢١ من جدول الأعمال: خطة المؤتمرات (تابع) (A/C.5/61/L.6)

مشروع القرار *A/C.5/61/L.6*: خطة المؤتمرات

٦ - تم اعتماد مشروع القرار A/C.5/61/L.6.

٧ - **السيدة لوك** (جنوب أفريقيا): تحدثت تعليلا للموقف باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقالت إن المجموعة تولي أهمية كبيرة لوضع خطوط واضحة للمساءلة في مجال تقديم التقارير وتجهيزها وإصدارها. وقالت إن المجموعة إذ تشير إلى أن الجمعية العامة قد طلبت من الأمين العام في قرارها ٢٣٦/٦٠ باء أن يقدم إليها تقريرا بشأن تلك المسائل فإنها تعرب عن أسفها لعدم تمكن لجنة المؤتمرات من تقديم توصيات محددة لتحسين أوجه المساءلة نظرا لأن التقرير الشامل للأمين العام المتعلق بخطة المؤتمرات (A/61/129) افتقر إلى التفاصيل الكافية في ذلك الصدد. وقالت إنها على ثقة بأن التقرير التالي، الذي سيقدم إلى الجمعية العامة عن خطة المؤتمرات سوف يشتمل على معلومات كافية ستمكن لجنة المؤتمرات من إنجاز ولايتها الموكلة إليها في الفقرة ٥ من الفرع رابعا من مشروع القرار.

٨ - ومضت تقول إن المجموعة تشعر بالقلق أيضا إزاء الانتهاكات للقواعد المتعلقة بإصدار جميع وثائق الهيئات التداولية بجميع اللغات الرسمية. وكمثال على ذلك فإن التقرير السنوي الشامل الذي طلبته الجمعية العامة في قرارها ٢٨٣/٦٠ بشأن الاستثمار في الأمم المتحدة من أجل منظمة أقوى على الصعيد العالمي قد تم إصداره ووضعه في متناول الجمهور بلغة واحدة فقط في تجاهل للإجراء السليم. وقالت إن المجموعة تأمل في أن المكتب سوف يسوِّي تلك المسألة قبل أن تشرع اللجنة في دراسة التقرير السنوي الشامل. وكمثال آخر فإن جمع البيانات المتعلقة بالاتفاقات متعددة الأطراف والإقليمية والثنائية، التي كانت قد طلبتها الجمعية العامة في الفقرة ١٠ (أ) من الإعلان المتعلق بتدابير القضاء على الإرهاب الدولي الوارد في مرفق قرارها ٦٠/٤٩ تم نشرها باللغتين الانكليزية والفرنسية فقط. ويجب أن تمتثل الأمانة العامة، ولا سيما إدارة شؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات بشكل كامل لولايات الجمعية العامة ونشر وثائق الهيئات التداولية بجميع اللغات الرسمية.

٩ - وأخيرا، قالت إن المجموعة تؤكد وجوب إصدار المحاضر الموجزة والمحاضر الحرفية في الوقت المحدد وفي النسخة المطبوعة، وفي وقت متزامن بجميع اللغات الرسمية، وتتطلع للحصول على المزيد من المعلومات عن التقدم المحرز في تنفيذ المشروع المتكامل للإدارة العالمية.

البند ١١٧ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ (تابع)

تحديد مقر إقامة الأمين العام (تابع) (A/C.5/61/L.8)

مشروع القرار *A/C.5/61/L.8*: تحديد مقر إقامة الأمين العام

١٠ - تم اعتماد مشروع القرار A/C.5/61/L.8.

١١ - **السيدة لوك** (جنوب أفريقيا): تحدثت تعليلا للموقف باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين فقالت إن المجموعة ترى أن موضوع تحديد مقر إقامة الأمين العام كان يتعين معالجته في وقت أبكر لتفادي ارتفاع التكاليف وضمان أن يعيش الأمين العام وأسرته في بيئة مريحة وآمنة.

١٢ - وإذ ذكّرت بأن المجموعة كانت قد أعربت عن قلقها في الجلسة ١٣ التي عقدتها اللجنة في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ إزاء توصية اللجنة الاستشارية المتعلقة بضرورة بذل الجهود اللازمة لاستيعاب تكاليف المشروع ضمن الاعتمادات المتاحة في إطار البابين ١ و ٣٢ من الميزانية (A/61/523، الفقرة ١٣)، أشارت إلى أن المجموعة كانت قد وافقت على مضمون الفقرة ٢ من مشروع القرار بعد أن أكدت لها الأمانة العامة أن تلك الجهود لن تسفر عن تأخيرات في مشاريع اعتمدتها الجمعية العامة بالفعل في إطار الباب ٣٢ من الميزانية، وأن نفقات المشروع سيتم الإبلاغ عنها في سياق تقرير الأداء الثاني. وقالت إن المجموعة تأمل أن تمتثل الأمانة العامة للطلبات المقدمة من اللجنة في الفقرتين ٦ و ٩ من مشروع القرار.

١٣ - **السيدة بيهرمان** (فنلندا): تحدثت باسم الاتحاد الأوروبي، والبلدين المنضمين إليه بلغاريا ورومانيا والبلدان المرشحة للانضمام إليه تركيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وكرواتيا؛ وبلدان عملية الاستقرار والانتساب وهي ألبانيا والبوسنة والهرسك والجبل الأسود وصربيا، فضلا عن أوكرانيا وأيسلندا ولختنشتاين ومولدوفا والنرويج، فأعربت عن تأييدها لتوصيات اللجنة الاستشارية، وقالت إنها تأمل بأن كل جهد سوف يبذل لاستيعاب تكاليف المشروع ضمن المخصصات المعتمدة في إطار البندين ١ و ٣٢ من الميزانية، كما أنها تتطلع للحصول على تفاصيل عن النفقات في سياق تقرير الأداء الثاني المتعلق بميزانية فترة السنتين.

١٤ - **السيدة شاه** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن وفدها يؤيد توصيات اللجنة الاستشارية ويفهم أن الجمعية العامة سوف تكفل، باعتمادها لمشروع القرار، التقيد بالجدول الزمني لأعمال التجديد وأن تكلفة المشروع سيتم استيعابها ضمن الاعتمادات الموافق عليها في إطار الأبواب ذات الصلة من الميزانية.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٣٥.